أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)

أ.د. سعود غالي صبر
Saud.sabr@univsul.edu.iq

شفان جمال حمه سعيد
Shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية
جمهورية العراق

الملخص

تعد استراتيجية التنويع الاقتصادي من الاستراتيجيات الفعالة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبحت تلك الاستراتيجية ضرورة ملحة وخاصة بالنسبة للاقتصادات النفطية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية وضعف قاعدتها الإنتاجية بسبب الاعتماد الكبير على النفط الذي يعتبر مورداً ناضباً ويمتاز بكثرة التقلبات في أسعاره في أسواق النفط العالمية. ونظراً لكون العراق من الاقتصادات التي هيمن القطاع النفطي على ناتجه المحلي الإجمالي وأثر على أدائه الاقتصادي رغم امتلاكه للكثير من الإمكانات الطبيعية والموارد البشرية والمقومات الاقتصادية المتنوعة، لذا لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة وانتهاج سياسات اقتصادية فعالة لتنويع قاعدته الإنتاجية ومصادر دخله بهدف تحقيق التنمية المستدامة ووقوفه أمام الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: *النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الريعي.*

المقدمة

كون اقتصاد ما اقتصادًا ريعيًا، واعتماده على مورد واحد كالنفط مثلا، يجعل ذلك الاقتصاد معرضا للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو خارجه، لهذا فإن التنويع الاقتصادي هو هدف ضروري يجب السعي لتحقيقه في الدول، وبالأخص الدول النفطية، لتحصين اقتصاده وإمكان تكييفه مع التغيرات الممكن حدوثها في الظروف الاقتصادية لذلك البلد، فضلاً عن ما يمكن تحقيقه من أهداف اقتصادية أخرى كخلق فرص العمل وتقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة، وما يؤدي إليه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

فالدراسة الحالية تناولت موضوع التنويع الاقتصادي ومدى اتباعه في الاقتصاد العراقي من خلال معرفة تأثير عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة على النمو الاقتصادي، خاصة وكما هو معروف بان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المعتمدة على الريع النفطي وهو بحاجة كبيرة إلى تبني هذه الاستراتيجية.

وتشير الوقائع والدراسات الاقتصادية إلى تدهور الوضع الاقتصادي في العراق لما مر به من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية وما أدت إليه تلك الظروف من تدمير في البنى الاقتصادية وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لذا تعد عملية تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ضرورية لخروجه من الاقتصاد الريعي والأحادية الاقتصادية لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

* تم استلام البحث في يوليو 2019، وقبل للنشر في أغسطس 2019، وتم النشر في يونيو 2021.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.177029

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة معرفة دور القطاعات الاقتصادية الرئيسة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى اتباعها سياسة التنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1- إلقاء الضوء على أهمية وضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصاد العراقي.
2- معرفة مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بـ (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع السياحة، قطاع النفط، وقطاع أنواع أخرى من التعدين) على الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال معرفة وتحليل أثر القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي يمكن معرفة مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاعات غير النفطية وبالتالي معرفة مدى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. وأخيراً سيتم الاستعانة بالنموذج القياسي في تحليل واختبار أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو في العراق.

فرضية الدراسة

تستند الدراسة الحالية على الفرضية التالية: بالرغم من توفر الإمكانات والمقومات الطبيعية لاتباع التنوع الاقتصادي في العراق إلا أن القطاع النفطي له الأثر الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما ينعكس سلباً على الاستراتيجية التنويعية في الاقتصاد العراقي وعدم اتباعها بالمستوى المطلوب.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، باعتبار التنويع الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي تحتل مكانة كبيرة في اقتصادات الدول الريعية، والذي أكدت عليه مجموعة كبيرة من الدراسات الاقتصادية باعتباره طريقاً للخروج من الأحادية الاقتصادية وطريقة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقوف أمام الصدمات الخارجية والداخلية ومنعها من تعطيل عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة موضوع التنويع الاقتصادي مع أثر القطاعات الاقتصادية الرئيسة (قطاع الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، النفط، وأنواع أخرى من التعدين) على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وذلك من خلال الدراسة النظرية لمفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه ومبرراته، وتأثيره على النمو الاقتصادي. وبعد ذلك قياس مدى التنويع الاقتصادي في العراق من خلال معرفة أثر القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة

سوف يتم تطبيق نموذج قياسي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل بقيم الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد العراقي (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع السياحة، قطاع النفط، وقطاع أنواع أخرى من التعدين) كمتغيرات مستقلة، وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في العراق كمتغير تابع خلال المدة المشمولة بالدراسة (1980-2017). وذلك باستخدام برنامج EViews وفي الاعتماد على بيانات خاصة بقيم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للقطاعات الاقتصادية المذكورة بالأسعار الجارية.

الدراسات السابقة

تهدف عملية التنويع الاقتصادي إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على الإيرادات الرئيسة قي الاقتصاد، وأكدت التجارب الدولية أن هذه العملية ستؤدي إلى رفع معدلات

النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أن أثر التنويع الاقتصادي يتباين بين الدول العالم وفقا للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية واستراتيجيات النمو في هذه الدول (Callen al et., 2014)(Brewery, 1985)، حيث استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطوي. من أبرز هذه الدول: ماليزيا، إندونيسيا، الشيلي، كوريا، الهند والصين. إلا أن هناك دول أخرى لم تنجح في تحقيق التنويع الاقتصادي من أبرزها (العراق، الكويت، فنزويلا، المملكة العربية السعودية) (المعهد العربي للتخطيط، 2014).

بما أن الدراسة الحالية تركز على تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف الدراسة. ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Esu & Udonwa, 2015) التي ركزت على التنويع الاقتصادي في نيجيريا خلال المدة (1980-2011)، وقد تم استخدام كل من عدد العمالة، نسبة صادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، الاستثمار الأجنبي غير النفطي، سعر الصرف، معدل التضخم والانفتاح التجاري كمحددات لتنويع الناتج المحلي الإجمالي، في الاعتماد على تحليل المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) لنماذج (Vector Error Correction Model)،وتوصلت الدراسة إلى أن أثر كل من (التضخم، سعر الصرف، والانفتاح التجاري) كان ضئيلاً بينما أثر كل من العمالة، الصادرات النفطية والاستثمار الأجنبي غير النفطي كان إيجابيا في الأجل القصير والأجل الطويل.

واستهدفت الدراسة (Kadyrova, 2011) إلى تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لـ (88) دولة خلال الفترة الزمنية (1962-2009) ولهذا العرض تم الاعتماد على تحليل (Generalized Method of Moments) و(Panel Data) ونموذج (SOLOW) للنمو الاقتصادي، فقد توصلت الدراسة إلى إن تنويع الصادرات يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي وذلك من خلال مساهمته في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن أثر تنويع الصادرات في الدول النامية يكون أكبر مقارنة بالدول الأخرى.

وفي نفس الاتجاه اعتمدت دراسة (Trendle& Shorney,2003.) اختبار (structural break) ومعامل ارتباط بيرسون الإحصائي (Pearson correlation)) لتحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والأداء الاقتصادي، واستخدمت الدراسة كل من (دخل الفرد، البطالة، والتوظيف) كمؤشرات لتنويع الأداء الاقتصادي في ولاية كوينزلاند الأسترالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التنويع الاقتصادي وعدم الاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل الفردي، بينما كانت هذه العلاقة سلبية في حالة زيادة معدلات البطالة.

كذلك استهدفت الدراسة (Banafea & Ibnrubbian 2018) تقييم التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2014) وذلك من خلال تقييم خطط التنمية الاقتصادية، ومن أجل ذلك اعتمدت الدراسة على مقياس عدم الاستقرار في كل من (الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط) وأثره في تعزيز التنويع الاقتصادي. ولهذا العرض تم الاعتماد على التحليل الوصفي فقط وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة السعودية نجحت في المضي قدمًا نحو التنويع الاقتصادي في خطتي التنمية الأخيرتين مقارنة بخطط التنمية السبع السابقة، على الرغم من أن التنويع الاقتصادي كان بطيئًا. إلا أن هناك تنويعًا اقتصاديًا في المملكة العربية السعودية من خلال تقليل الاعتماد على قطاع النفط وإيراداته.

قام (Aditya, 2007) بإجراء تحليل مقارنة بين (65) دولة لمعرفة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي خلال المدة (1965-2005) واعتمد البحث على تحليل(Panel Data) (78) دولة نامية، واعتمدت على المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والصادرات السلعية، تكوين راس المال، الصادرات التكنولوجية والتركيز السلعي للصادرات كمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول المختارة، إلا أن هذا التأثير يتباين حسب الظروف الاقتصادية والمزايا النسبية للتجارة الخارجية لعينة الدراسة. كما إن هذه الآثار كانت سلبية في الأجلين القصير والطويل في عدد من الدول، وهذه الدول متمثلة (إيران، كينيا، المكسيك).

أما بالنسبة للدراسات العربية والعراقية، فأغلبها تناولت العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي يمكن تصنيفها حسب التحليل الاقتصادي لهذه الدراسات، بحيث اعتمدت مجموعة كبيرة منها على المنهج الوصفي والتاريخي لتحليل الأسباب الكامنة وراء عدم وجود التنويع الاقتصادي، ومنها دراسة (مجبل، 2018)، (فاتح وأخرون،2017) و(عبد المجيد، 2018).

وركزت المجموعة الأخرى على التنويع الاقتصادي بالتركيز على التجارة الخارجية واستخدمت معامل هيرفندال هيرشمان منهجا للدراسة، (فرج،2017) و(أسماء ودحمان، 2018) و (وسيلة، 2018). وأخيرا هناك عدد قليل جدًا من الدراسات العربية التي استخدمت التحليل القياسي لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي منها دراسة(خطيب،2014)التي ركزت على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1970-2011)واعتمدت على معامل هيرفندال هيرشمان والتحليل القياسي، واستخدمت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، والناتج النفطي) كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مؤشر هيرفندال المركب والنمو الاقتصادي.

وفي ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة، نستنتج انه وبشكل عام فإن التحليل القياسي لأثر التنويع على النمو الاقتصادي في العراق لم يتم دراسته، وبشكل خاص، تنال هذه الدراسة أهميتها من بين الدراسات السابقة في مجال التنويع الاقتصادي التي استخدمت النموذج القياسي، إلا أنها تصبح ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى العراق إلى كونها تمثل ضمن الدراسات العراقية القليلة جدًا والتي ركزت على التحليل القياسي لبيان أثر تنويع الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1980-2017).

أولاً- التنويع الاقتصادي: مفهومه وعلاقته بالنمو الاقتصادي

1- مفهوم وماهية التنويع الاقتصادي

أصبح للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبالأخص الدول التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها نتيجة اعتمادها على مورد وحيد للدخل والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة وفي مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بالأحادية الاقتصادية. إن الاعتماد على هذا المورد له خطورة كبيرة لارتباطه بالأسواق العالمية للنفط، والتقلبات الحادة فيها بين الحين والآخر حيث تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لهذا فقد سعت العديد من الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات (الخطيب، 2014: 8).

وللتنويع الاقتصادي تعريفات متعددة تختلف بعضها عن البعض الأخر باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ويتحدد مفهوم التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن، فالكثير من الاقتصاديين يعرفونها بانها عملية تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة المتنوعة (غيلان، 2007، 33) وهناك من يرى أن التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمكين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (مرزوك، حمزة، 2013: 7)، ويعرفه آخرون على انه عملية تراكمية من أجل زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة والرئيسة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (حسين، 2015: 44). كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه مجموعة من السياسات الهادفة إلى تقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية وخصوصًا تلك السلع إلى تتعرض إلى الكثير من التقلبات سواء أكانت هذه التقلبات داخلية أو بفعل سياسات خارجية، حيث تتعرض اقتصادات البلدان النامية وبالأخص الريعية منها إلى العديد من المشكلات مثل معدلات النمو المنخفضة، وانعدام القدرة التنافسية في مجال التصنيع والعديد من التأثيرات السلبية اقتصادياً واجتماعياً والتي تدفع باتجاه حتمية اتباع البلدان الريعية سياسات التنويع (Hvidt, Martin, 2013: 4-5).

بالنسبة للبلدان النفطية فإن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات والإيرادات المتأتية من القطاع النفطي، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات كما

يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً (محمد، 2012: 63).

كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات النفطية بأنه انخفاض المساهمة السلعية قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية والخدمية فيه، وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد من خلال وضع آليات واستراتيجيات واضحة تقوم على مجموعة سياسات مرنة وواقعية تهدف إلى معالجة التحديات القائمة ومن ثم الوصول للتنويع المتوخى، وذلك لخلق اقتصاد وطني متنوع يقوم أساساً على الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي (ناصر، 2013: 7).

ويعرف (Callen, 2014: 5) التنويع الاقتصادي وخاصة عندما يرتبط هذا المفهوم بالدول الريعية النفطية، بأنه "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".

إذاً فإن سياسة التنويع الاقتصادي تعد من أهم السياسات التي تستخدم لدعم الجوانب الاقتصادية والتجارية وزيادة إمكانياتها والميزة التنافسية للبلد، كما وإنها تقلل من مخاطر التركيز على قطاع واحد أو تجارة واحدة ووسيلة مهمة للتنمية الاقتصادية.

2- أنواع و أنماط التنويع الاقتصادي

هناك نوعين مختلفين من التنويع، التنويع الأفقي والتنويع الرأسي، فالتنويع الأفقي يولد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه، بمعنى إنتاج سلع جديدة في القطاع المنتج في البلد، أما التنويع الرأسي فيستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة بمعنى عملية التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى إنتاج وتصدير السلع المصنعة (Hodey, 2013: 1). لذا فإن عملية التنويع بشكل عام تهدف إلى تنويع الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، وبدورها ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وبالتالي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وكذلك تنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان اعتماد هذا الاقتصاد على مورد واحد وكان هذا المورد موردًا ريعيًا ويتم الحصول عليه دون بذل جهود لصناعته وإنتاجه وتكاليف استخراجه، مما يجعل من ذلك الاقتصاد اقتصادًا غير مستقر، ومعرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل الاقتصاد أو في خارجه.

تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي القطاع الرئيس في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية (الجبوري، 2016).

3- أهداف التنويع الاقتصادي

قد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير، هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس البترول، مثلا في الدول النفطية وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف منه هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيس، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي (مجبل، 2018: 150).

بصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

أ- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، كتقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، حيث إن غالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة

لها بسبب الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية وان أسعرها تتسم بعدم الاستقرار والتي غالباً ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، وهذا ما يترتب عليه تعرض الاقتصادات الوطنية إلى آثار سلبية وأزمات مختلفة (الدليمي، 2010: 209).

ب- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد (حميداتو، 2017: 76). وهذا ينطبق مع رأي (John E. Wagner) الذي يؤكد على أن كلما ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية (Wagner, 2000: 2).

ج- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية (فاتح وآخرون،2017: 84).

د- تحفيز معدلات التبادل التجاري ورفع مستواها، حيث إن انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدنية مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، ومن تم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري (داودي، 2015: 56).

هـ- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، إذ أن في الكثير من البلدان النامية يهدف الاستثمار الأجنبي إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق اعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية (فاتح وآخرون، 2017: 84).

و- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها (حميداتو، 2017: 76).

4- مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي:

إن التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تخلقه من آثار على البلدان النفطية تستدعي ضرورة لجوء تلك الدول إلى اتباع سياسة التنويع الاقتصادي، حيث إن له تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى معظم الدول لتحقيقه فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأمم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، وبالتالي تقليص البطالة، وكذلك يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، والناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشروعات الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوع من التأمين على التشغيل لأن وجود العديد من الصناعات يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل , وثمة من يقول إن الاقتصادات الأكثر تنوعا تكون أكثر مرونة للأحداث والتطورات الخارجية , وانّ التنويع في كثيرٍ من الأحيان يتم الترويج له باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج ألا وهو (الاستقرار والنمو) , وذلك من خلال استغلال الميزة النسبية , والموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة , لذا فأن التنويع الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو ألاقتصادي للبلدان.

ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي:

أ- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يعتمد اقتصاد ما على مورد واحد في تمويل نفقاته فإن أي انخفاض في أسعار هذا المورد يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في

الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد (الشمري، عبدالرضا، 2016: 31).

ب- في حالة الاعتماد على مورد واحد فإن انخفاض سعر ذلك المورد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، وانخفاض قيمة الصادرات تعني انخفاض عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول وهذا ما ينعكس سلباً على استيرادها وتنميتها الاقتصادية (Hesse, 2008: 2).

ج- بالنسبة للدول النفطية فإن النفط يعتبر مورد طبيعي غير كاف، لهذا لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام (حميداتو، 2017: 76).

د- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة (مرزوك، 2013: 7).

هـ- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه تؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك ينجم عنه تقلبات مستويات الدخل القومي وبالتالي التأثير في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية (الخطيب، 2014: 2).

و- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الدخل ومن ثم محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي، حيث وكما تم ذكره سابقاً بان العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم لاسيما في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالإخفاق في معدلات النمو السريع بالرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان، والتنويع الاقتصادي يساعد على التقليل من هذه اللعنة (رسن، حسين، 2017: 119).

ز- يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، إن أستراليا وكندا تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذو إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية (الكصب، 2016: 25). تفسر العلاقات المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات الاقتصادي بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفرات الخارجية، وتعد الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثرًا ترابطيًا بحيث يعد كل قطاع مصدرًا لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات، وهذا ما يوفر سوقاً لهذه المنتجات، في حن تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى. أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن قطاع معين أو منتج معين قد يحدث أثرًا محدودًا يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يمثل هذا الأثر في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق الإنتاج (الشمري وآخرون، 2018: 76 - 77).

ح- يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري، فاعتماد التجارة الخارجية على منتج واحد، فإن انخفاض سعر هذا المنتج سوف يؤثر على حجم الصادرات ويؤدي إلى ضعف إيرادات الدولة، ولكن في حالة تنويع صادرات الدولة فإن انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، وبهذا تنخفض الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري (الخطيب، 2014: 8).

ط- يساهم التنويع الاقتصادي في توفير الأمن الغذائي، والذي يحتاجها أي بلد بصورة دائمة، خاصة في حالات الحروب والحالات الطارئة وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية (الشمري وآخرون، 2018: 77).

من خلال ما تقدم من أهداف ومبررات لاتباع سياسة التنويع الاقتصادي، يمكن الإدراك بمدى ضرورة هذه السياسة بالنسبة للدول النفطية وللتخلص من المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن سياسة التنويع الاقتصادي قد تكون سياسة ملاءمة لأي دولة ريعية لما يمكن أن توفره من الاستقرار الاقتصادي من خلال توفر فرص العمل وتنوع الإيرادات والاستقرار فيها واستقرار قيمة العملة، والاستقرار السياسي والمحافظة على موارده الطبيعية وتقليل التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية والاستقرار الداخلي ومنع ظاهرة تركز ثروة البلد تحت أيدي النخبة الحاكمة و. الخ.

5- علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي:

هناك عدد من الدراسات التي حاولت أن تظهر طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصادات مختلفة، كما تناولته عدد من النظريات الاقتصادية والاتجاهات الفكرية لتفسير هذه العلاقة، هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو (1817) التي ترى في التخصص والتي هي عبارة عن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي محفزًا ومصدرًا للنمو الاقتصادي، وكذلك (سمث ومورغان وكاتيسكاس، 1997)، و(دوغون داجي ومختار، 2012) يؤكدون على التخصص والميزة النسبية مؤشرا إلى انه يمكن للبدان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التخصص في إنتاج السلع التي لديهم ميزة نسبية في إنتاجها ليست لغرض الاستهلاك فقط وإنما تصدير الفائض من الإنتاج وبالمقابل استيراد السلع الذي ليس لديهم ميزة نسبية في إنتاجها (Esu & Undonwa, 2015: 59)، بينما يتمثل الثاني في دراسات عديدة تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات على مصدر واحد آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والأنشطة (الخطيب، 2014: 5) ورغم إعطاء المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، والتي تجد في نظرية ريكاردو إطارها النظري إيجابيات قوية لتعزيز التخصص، ومن ثم عدم التنويع الاقتصادي، إلا أن ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات خصوصًا اقتصادات الدول النامية التي تعتمد على المواد الأولية والاستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها، وعليه فاذا تعرضت أسعار هذه المواد الأولية إلى تقلبات الأسواق العالمية فعائدات هذه الدول تتعرض لصدمة مباشرة، إذا أن هذه الدول لا تتحكم في أسعار هذه المواد، وهذا ما يؤثر مباشرة على التمويل المستقر لخطط التنمية في البلدان النامية (داودي، 2015: 55).

6- أهم مؤشرات القياس للتنويع الاقتصادي

هناك مؤشرات عديدة تستخدم للاسترشاد بها في البلدان التي تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية، منها:

أ- مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي، في مقابل مساهمة القطاع النفطي (مرزوك، حمزة، 2014: 61).

ب- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن (حميداتو، 2017: 77).

ج- تطور قاعدة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غبر النفطية، حيث نجد في البلدان النفطية اعتماد إيرادات الدولة على قطاع واحد أو مصادر محدودة في تمويل الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري في الميزانية العامة للدولة، ويتبين ذلك من خلال ما نراه من مساهمة لقطاع النفط في إيرادات الموازنة إذ تصل إلى ما يزيد عن 90 % من إجمالي الإيرادات، مما يدل على وجود خلل واضح وهو عدم التنويع في الهيكل الاقتصادي (ناصر، 2013: 12).

د- تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، يعتبر هذا المؤشر من إحدى مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي حيث يعتمد على قياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة (المقداد، 2008: 344) فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملاءمة دَلَّ ذلك على درجة معينة من التنويع فمثلاً في بعض الدول النامية تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة بالرغم من انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج، وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع، على العكس مثلاً من القطاع النفطي الذي يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض واضح في إسهامه في تشغيل الأيدي العاملة. وكذلك القطاع الخدمي الذي غالبًا ما يسهم بنسبة مرتفعة في تشغيل الأيدي العاملة في مقابل انخفاض إنتاجيته وذلك لضُعف القطاع الصناعي في هذه الدول وعدم توفيره لفرص العمل المطلوبة (الإسكوا، 2001: 52).

هـ- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصفة عامة ينعكس الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي (حميداتو، 2017: 77).

و- تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت، وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي. وكلما كان إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت مرتفعًا يعني وجود التنويع الاقتصادي بدرجة كبيرة، وبالعكس كلما زاد إسهام قطاع العام في تكوين رأس المال الثابت مرتفعًا دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي (رسن، حسين،2017: 122).

ثانيًا - قياس أثر التنويع الاقتصادي في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2017)

1- طبيعة الاقتصاد العراقي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن من اختلالات هيكلية في بنيانه الاقتصادي. لاسيما في الفترات الأخيرة وبعد مخلفات الحروب والعقوبات الاقتصادية التي مرت بها وصولاً إلى نيسان عام 2003 وما نتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية والتي أدت إلى أضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني في التشابك بينها (حسين،2017: 59).

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط له جذور تاريخية ويعود إلى نهاية الخمسينيات، ففي تلك الفترة كان العراق بلدا زراعياً بصفة غالبة وأن حوالي 50 % من السكان كان يتوطن في الريف والنشاط الزراعي يستوعب ما يقارب نصف القوة العاملة ويسد الإنتاج الزراعي الاستهلاك المحلي إلى حد كبير، فضلاً عن تصدير بعض المنتجات الزراعية وبعض منتجات الثروة الحيوانية، إلا أن تخلف تقنية الإنتاج الزراعي وسوء تنظيمه مؤسسياً وبسبب الهجرة المتصاعدة من الريف إلى المدن وإلى المناطق الحضرية القريبة والهجرات الكبيرة إلى بغداد العاصمة، أدت إلى تدهور هذا النشاط وإلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل ارتفعت أهمية الأنشطة الخدمية العامة والشخصية وتوسعت أجهزة الدولة، بعدما أصبحت الحكومة تعتمد في ميزانيتها المتصاعدة على عائدات تصدير النفط الريعية ولم تعد تعتمد على جباية الضرائب من السكان كما تنامت الأنشطة الخدمية والإنتاجية ذات الطبيعة الاستهلاكية الغالبة إلى جانب الأنشطة الإسكانية والعمرانية وذلك على حساب نمو الصناعات التصديرية غير النفطية، وهكذا تنامت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (العضاض، 2015: 7). وأصبحت الطبيعة الريعية صفة متلازمة للاقتصاد العراقي في كل المراحل التي مر بها واستمرارها لحد الآن.

فبعد انفتاح الاقتصاد العراقي وعلى أثر انتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام 2003، والعوامل السياسية والأمنية غير المستقرة التي أخذت وتائرها تتصاعد تدريجيًا في إحداث الاختلال في هيكل الناتج، وذلك من خلال تراجع أداء القطاعات الاقتصادية بسبب ما عانته من إهمال وتهميش لمدة طويلة من الزمن، ومحاولات الدولة لدعمها كانت ضعيفة ما أدى إلى جعل العرض الكلي غير مواكب لفائض الطلب الكلي، مما اجبر الدولة على اعتماد أسلوب الاستيراد من أجل تغذية ذلك الطلب المتنامي، هذا الأخير بدوره مارس قيداً على جميع المبادرات والمساعي الرامية إلى إعادة إحياء الاقتصاد العراقي. وهذا ما جعل من الدولة ومن أجل الحفاظ على استمرارية القطاع العام أن تبقى معتمدة على القطاع النفطي وبشكل تام، بوصف المصدر الوحيد للموارد المالية للدولة، ولهذا فانه من الطبيعي أن يستمر الاختلال في هيكل الإنتاج (كامل، سامي، 2016: 9).

ولأجل تحليل ما ورد ذكره، هنا يمكن تحديد بعض المقارنات الزمنية للمساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي:

يبين جدول (1) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ومن ملاحظة الجدول يمكن فهم واقع الاقتصاد العراقي قطاعيًا والذي يعاني من كونه اقتصادًا ريعيًا أحادي الجانب معتمد على القطاع النفطي. إن النظر للبيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي حيث تشير بيانات الجدول بأن نسبة مساهمته تنخفض باستمرار خلال المدة (2003-2017)، فقد انخفضت نسبة مساهمته من (8.40 %) عام 2003 إلى (2.9 %) في عام 2017. رغم كونه من القطاعات المهمة والأساسية المحركة للاقتصاد العراقي لدوره المهم في توفير السلع الغذائية للسكان، وتوفير المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، حيث عمل هذا القطاع ولمدة طويلة من الزمن على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي لاسيما خلال مرحلة الحصار في تسعينيات القرن الماضي، إن هذا الانخفاض المستمر في الناتج الزراعي

يعود إلى الظروف التي مر بها البلد من الحرب بعد نيسان 2003 وما لحق بهذا القطاع من دمار لاسيما ما أصاب البنى التحتية، فضلاً عن مشروعات الري والبزل، والتدهور الذي حصل في الموارد المائية من حيث النوعية والكمية، وتزايد ظاهرة التصحر، وإغراق السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم قدرة المنتوج المحلي الزراعي على منافسة السلع المستوردة نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية (البنك المركزي العراقي، 2008: 19). فضلاً عن ضعف سياسات الدولة الزراعية وعدم قدرة المنتجات الزراعي المحلية على منافسة المنتجات المستوردة، فكما هو معلوم فإن استيرادات البلد من المواد الغذائية تتصاعد باستمرار (رسن، حسين، 2017: 123).

أما بالنسبة لقطاع التعدين والذي يشكل استخراج النفط الخام غالبية نشاط هذا القطاع وتكاد تنفرد في تكوين ناتج هذا القطاع، فكما يظهر من الجدول انه يشكل حوالي نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي وان المساهمة النسبية لهذا القطاع تمتاز بارتفاعه في كافة السنوات الموجودة بالجدول إذا ما قارناه ببقية القطاعات الأخرى، أما بالسنبة لمقارنة النسبة للقطاع نفسه خلال السنوات المذكورة فنرى بأنه انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين من (68.8 %) عام 2003 إلى (43.29 %) عام 2008، وارتفعت إلى (53 %) عام 2011 وذلك قد يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام. أما انخفاضه في عام 2013 إلى (46.21 %) يرجع إلى استبعاد نشاط قلع الأحجار من التعدين (العضاض، 2015: 10)، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2013 انخفضت بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة لها يعود ذلك إلى التراجع الشديد في أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018).

الجدول (1)
مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية للمدة (2003-2017)

السنة	النسبية للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع التعدين والاستخراج إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي(1)
2003	8.40	68.85	1.02	21.79
2004	6.93	57.96	1.76	24.84
2005	6.88	57.83	1.32	23.69
2006	5.82	55.47	1.54	23.95
2007	4.92	53.18	1.63	24.25
2008	3.84	55.73	1.68	20.54
2009	5.22	43.29	2.61	26.70
2010	5.16	45.39	2.26	24.14
2011	4.5	53.37	2.28	20.29
2012	4.1	50.04	2.72	21.87
2013	4.7	46.21	2.29	22.56
2014	4.9	44.08	1.87	23.59
2015	4.08	31.28	2.12	30.24
2016	3.8	30.09	2.02	29.64
2017	2.9	39.45	2.60	37.20

المصدر: من عمل الباحثين في الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

(1) القطاع الخدمي يشمل (الصحة. التعليم ، الاسكان ، النقل و المواصلات ، التجارة ، الثقافة ، التمويل و التأمين و تقنية المعلومات و المصارف ، المطاعم و الفنادق ، و خدمات اخرى)

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية الذي يعد من ابرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها أهمية في الاقتصاد الوطني لما له من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ ينفرد هذا القطاع من دون غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (رسن وحسين، 2017: 122)، إلا إنه من خلال ملاحظة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وكما ورد في جدول (1) حيث يظهر أن هذا القطاع لا يساهم إلا بنسب قليلة في الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم تبلغ نسبته (3%) في أي سنة من سنوات المدة المذكورة في الجدول، وقد يرجع سبب ذلك إلا انه بعد عام (2003) أصبح العراق ونظراً لعدم وجود الحواجز والرسوم الجمركية وعدم وجود أجهزة التقييس والسيطرة النوعية الكفؤة، من المستوردين لأغلب المنتجات التي يحتاجها المواطن العراقي سواء من دول الجوار أو من دول أخرى (صالح وكاظم، 2016: 17) كما وان توقف المنشأة الصناعية قد يكون سببًا آخر، حيث إنه في عام 2015 بلغت عدد المنشأة الصناعية الكبيرة المتوقفة عن العمل إلى 326 منشأة من اصل 600 منشأة صناعية (حسين، 2017: 61)، وهذا قد يكون بسبب ما مرت بها الدولة من حرب على الإرهاب في تلك الفترة، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، واستيراد مختلف البضائع من الخارج.

وبالنسبة لقطاع الخدمات، فبالرغم من أن هذا القطاع يجمع بين أنشطة خدمية عديدة إلا أن ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق أن هذا القطاع رغم كونه ثاني قطاع من حيث المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ولكن نسبة مساهمته ليست مرتفعة وهذا يعود إلى التراجع الكبير الذي شهده هذا القطاع بسبب تدهور البنى التحتية الناتجة عن الحروب المتتالية التي مر بها العراق ويظهر بأنه يعاني من تذبذبات كثيرة وذلك بسبب التقلبات في أسعار النفط وخاصة في الآونة الأخيرة.

إذا ما يظهر مما سبق بان القطاع الصناعات الاستخراجية هو القطاع المسيطر على الاقتصاد العراقي ويعتمد عليه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعرض الاقتصاد العراقي إلى عدم الاستقرار والتعرض إلى الصدمات الخارجية، كما وتم تهميش القطاعين الرئيسين (الزراعة والصناعات التحويلية)، الذي يعدان من أكثر القطاعات حيوية ويمكن الاعتماد عليه إذا تم تطويرهما والاستثمار فيهما بالدرجة المطلوبة، هذا إلى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى والعمل على إعادة بناء البنية التحتية. وان الاقتصاد العراقي بحاجة إلى تنويع قاعدته الإنتاجية والتخلص من التداعيات السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي ذلك لدوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

2- قياس أثر التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي العراقي:

أ- لإظهار تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في العراق استخدم في هذه الدراسة نموذج قياسي لبيان العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة تتمثل بقيم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية من القطاعات المختلفة (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة التحويلية، قطاع السياحة، النفط الخام، وأنواع أخرى من التعدين) والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في الاعتماد على بيانات سنوية[1] حول المتغيرات التي تم ذكرها وللمدة (1980-2017). وتم استخدام البرنامج EViews لتحليل العلاقة القياسية: توصيف النموذج القياسي:

تم صياغة النموذج القياسي المقترح على الصيغة التالية:

$$GDP= B_o + B_1AG+B_2MI+B_3OM+ B_4TOM+ B_5CROIL+U$$

حيث إن:

- GDP: الناتج المحلي الإجمالي
- AG: قطاع الزراعة (قيمة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي)
- MI: قطاع الصناعات التحويلية (قيمة حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي).
- OM: قطاع أنواع أخرى من العدين (قيمة حصة أنواع أخرى من التعدين من الناتج المحلي الإجمالي).
- TOM: قطاع السياحة (قيمة حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي).
- CROIL: قطاع النفط الخام (قيمة حصة النفط الخام من الناتج المحلي الإجمالي).
- U: المتغير العشوائي أو الخطأ العشوائي.
- B_0-B_5 : المعلمات.

يتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة في قياس تأثير نشاط القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد العراقي على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية بغية الوصول إلى نتائج واقعية، فضلاً عن اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، والارتباط الذاتي. ويتم عرض نتائج العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تم ذكرها أعلاه مع النمو الاقتصادي.

ويتم اعتماد منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع AUTO Regressive Distributed Lag والمشار إليه اختصارًا (ARDL) كونه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الآجل الطويل، ويأخذ عدد كاف من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام (حسين وموسى، 2019: 9).

(1) تم الحصول على بينات حول قيم نشاط القطاعات الاقتصادية لقطاعات (زراعة ، صناعات تحويلية ، نفط خام، أنواع أخرى من التعدين) من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء - العراق، بيانات قيمة نشاط القطاع السياحي من (Unis Ali Ahmed, 2014: 25) .

ب- **اختبار الاستقرارية Stationarity:** يعد اختبار الاستقرارية من الاختبارات المهمة والأساسية لمتغيرات السلاسل الزمنية، ولأجل ضمان الحصول على نتائج واقعية يجب أن يجتاز متغيرات السلاسل الزمنية هذا الاختبار والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير من المتغيرات على حدة قبل تقدير النموذج المطلوب (زيارة، 2018: 442)، ويتطلب ذلك اختبار جذور الوحدة Unti Root Test ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز لـ(ديكي فوللر) للجذور الوحدية. وتقوم الاختبار على أساس الفرضيتين التاليتين، مع الملاحظة أن المقارنة تكون بين القيم الجدولية مع المحتسبة بغض النظر عن الإشارة (حسن، زكي 2012: 11):

- فرضية العدم H_0: السلسلة بها جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عندما تكون قيمة t المحتسبة أقل من قيمة t الجدولية.
- الفرضية البديلة H_1: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة عندما تكون t المحتسبة أكبر من t الجدولية.

جدول رقم (2)
نتائج اختبار الاستقرارية

Variables	t-Statistic					
	Level			First Difference		
	Test critical values	Augmented Dicky-Fuller test statistic	Prob.	Test critical values	Augmented Dicky-Fuller test statistic	Prob.
GDP	-3.621023	-0.890093	0.7802	-3.626784	-4.370429	0.0014
AG	-3.626784	-0.094324	0.9425	-2.630762	-2.757057	0.0072
MI	-3.621023	0.626367	0.9886	-3.626784	-5.240295	0.0001
OM	-3.621023	-0.537483	0.8723	-3.626784	-4.801506	0.0004
TOM	-3.639407	-0.688531	0.8364	-3.653730	-5.677176	0.0000
CROIL	-3.621023	-0.741448	0.8236	-3.626784	-5.791019	0.0000
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول وعند مستوى المعنوية 1%						

المصدر: من إعداد الباحثان في الاعتماد على نتائج برنامج 9EViews

من خلال النتائج المبنية في الجدول رقم (1) ومن خلال مقارنة قيم ديكي- فولر الحسوبة مع قيم ديكي الجدولية ويظهر بان السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات لا تستقر عند المستوى وبها جذر الوحدة، لذا تم دراسة الاستقرارية عند الفرق الأول وتبين بان كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج هي مستقرة عند الفرق الأول، لذا يتم رفض فرضية العدم H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن التسلسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة. وهذا ما تؤكده قيم Prob. لجميع المتغيرات إذ أن قيمها أصغر من 5 % لجميع السلاسل في الجدول أعلاه.

الجدول (3)
نتائج اختبارات Johansen للتكامل المشترك

(Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	القيمة الاحتمالية الحرجة Prob.
* None	0.961381	211.9742	107.3466	0.0000
* At most 1	0.803676	111.0996	79.34145	0.0000
* At most 2	0.619489	60.63199	55.24578	0.0156
At most 3	0.358778	30.67852	35.01090	0.1351
At most 4	0.290056	16.90274	18.39771	0.0799
* At most 5	0.183461	6.283108	3.841466	0.0122
(Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	القيمة الاحتمالية الحرجة Prob.
* None	0.961381	100.8746	43.41977	0.0000
* At most 1	0.803676	50.46760	37.16359	0.0009
At most 2	0.619489	29.95347	30.81507	0.0635
At most 3	0.358778	13.77578	24.25202	0.6078
At most 4	0.290056	10.61963	17.14769	0.3426
* At most 5	0.183461	6.283108	3.841466	0.0122
Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *				

المصدر: من إعداد الباحثان في الاعتماد على نتائج برنامج Eviews9

ج- **إجراء اختبار التكامل المشترك (الارتباط) Co Integration Test:** تقوم اختبارات التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية. إذ يتم الربط بين مفهوم التكامل المشترك والنظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل إذ ينص نموذج التكامل المشترك على أن

المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل (صايل، عناد، 2017: 185). وفي الدراسة الحالية تم استخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك والذي يقوم باختبار فرضية العدم H0 التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات محل الدراسة أي عدم وجود تكامل مشترك بينها، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، أي وجود تكامل مشترك بينها، ويكون ذلك في الاعتماد على اختبارين هما اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى (زيارة، 2018، 443) ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة الحالية:

الجدول (4)
نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

Variables المتغيرات التابعة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
LAG	0.184187	0.0007
LMI	0.287745	0.0000
LOM	0.133495	0.0008
LTOM	0.083701	0.0003
LCROIL	0.422367	0.0000
C	5.253558	0.0000
نتائج اختبار مصداقية النموذج		
المؤشرات		
R-squared	0.999978	
Adjusted R-squared	0.999927	

المصدر: من عمل الباحثان في الاعتماد على نتائج برنامج Eviews9

بالنظر إلى الجدول رقم (3)، نجد بان نتائج اختبار الأثر Trace تبين بأنه هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين (4) من المتغيرات المدروسة وذلك وفقاً لقيمة (.Prob) حيث إنها أقل من (0.05) كما وان قيمة احتمال الأعظم المحسوب المرافق لها اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة الذي ينص عل وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، وكذلك في اختبار القيم المميزة العظمى Max، نجد بان قيمة الـ Prob. لـ(3) متغيرات أقل من (0.05) وأن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية عند القيمة الحرجة 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك بين ثلاثة متغيرات، بمعنى وجود ارتباط بين ثلاثة من المتغيرات داخل النموذج مع المتغير المستقل. إذا تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- تقدير النموذج القياسي

بعد معرفة نتائج اختبار التكامل المشترك أو الارتباط وبالنظر إلى الجدول رقم (3) الخاص بتقدير النموذج القياسي نجد بأنه هناك من المتغيرات ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكالاتي:

$$GDP= B_o + B_1AG+B_2MI+B_3OM+ B_4TOM+ B_5CROI+ U$$

GDP=5.2530.184+AG+0.287MI+0.133OM+0.083TOM+0.422CROIL

بناء على نتائج الجدول رقم 3 يظهر بان المتغيرات الموجودة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي بعلاقة إيجابية وكما يبدو بان الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمقدار (0.184) بزيادة الإنتاج الزراعي بمقدار (1 %)، ويزداد بمقدار (0.287) بزيادة الصناعات التحويلية، و(0.133) بزيادة أنواع أخرى من التعدين و(0.0837) بزيادة نشاط القطاع السياحي، و(0.422) بزيادة إنتاج النفط الخام، إذا زاد أي من هذه المتغيرًا بمقدار (1 %).

كما وانه من خلال ملاحظة قيمة R_square والذي يساوي (0.99) يمكن معرفة جودة ومصداقية النموذج ويدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (99 %) من التغيرات في المتغير التابع.

اذاً في الاعتماد على النتائج المبينة أعلاه يمكن التأكد بان النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في النموذج القياسي يتأثر تأثيرًا كبيرًا بالقطاع النفطي خلال مدة الدراسة ما يدل على الاعتماد الكبير على النفط، وبعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية ويليها قطاع الزراعة ثم أنواع أخرى من التعدين، القطاع السياحي تحتل المرتبة الأخيرة ولها أثر قليل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

اختبار صحة النموذج

يمكن أن نتأكد من صحة النموذج ومن خلوه من المشكلات القياسية (مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، والارتباط الذاتي Auto Correlation) والتأكد من شكل الدالة من خلال Ramsey RE-SET Test، في الجدول أدناه:

جدول رقم (5)
نتائج اختبارات صحة النموذج

المشكلات القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمالية الحرجة	المستوى المقبول	القرار النهائي
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1201	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.5899	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey RESET Test	0.1582	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Histogram Normality test	0.144458	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة

المصدر: من عمل الباحثان في الاعتماد على نتائج برنامج Eviews9

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه وملاحظة قيم الـ (Prob.*) وهو أكبر من (5 %) في جميع الاختبارات المذكورة، يمكن التأكد من أن النموذج القياسي خالي من مشكلة عدم تجانس التباين، كما أن شكل الدالة هي دالة صحيحة وتتناسب مع النظرية الاقتصادية، وكذلك يظهر بأن النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة واستخدام النموذج والمؤشرات القياسية وبعد التأكد من ملاءمة البيانات المستخدمة وخلو النموذج من المشكلات القياسية ومن ثم تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبالذات استخراج النفط، حيث إن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية قليلة مقارنة بمساهمة القطاع الاستخراجي.

2- لم تمتلك الحكومات العراقية المتعاقبة رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي نتيجة ضعف الإرادة الصادقة لتحقيق استراتيجية تنويع قطاعية واضحة المعالم، مما زاد من مخاطر تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

3- يشير النموذج المستخدم إلى أن تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي أعلى بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا يمكن الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق وإحداث تنمية اقتصادية بالارتكاز على التنويعب والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى في المدى الطويل.

4- جميع القطاعات الاقتصادية المشمولة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي ارتباطاً إيجابيًا، ما يعني يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار في تلك القطاعات وتطويرها، حيث التغير بنسبة 1 % في نشاط أي قطاع من قطاع (زراعة، صناعات تحويلية، أنواع أخرى من التعدين، سياحة، نفط خام) يؤدي إلى زيادة (0.184، 0.287، 0.133، 0.0837، 0.422) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وهذا ما يدل على وجود إمكان للتبني استراتيجية التنويع في الاقتصاد العراقي.

5- بالرغم من أن العراق يمتلك المقومات السياحية إلا أن تأثير القطاع السياحي ضعيف على النمو الاقتصادي، وذلك قد يعود إلى كل ما مرت به البلاد من حروب وعدم الاستقرار السياسي خلال المدة المشمولة بالدراسة.

6- إن اعتماد الاقتصاد العراقي وبدرجة كبيرة على القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يدل على ضعف الأداء الاقتصادي في العراق وعدم قدرته على التنويع الاقتصادي، وان بوادر التوجه نحو التنويع الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب وان الإجراءات اللازمة للتنويع الاقتصادي مازالت سطحية.

7- بما أن القطاع النفطي هو القطاع الرئيس في الاقتصاد العراقي والمصدر الرئيس للإيرادات، فهذا ما يعرضه في خطر دائم واستمرار الاختلالات الهيكلية وتعرضه للصدمات الخارجية.

المقترحات

على ضوء النتائج المتحصلة عليها في الدراسة الحالية، تقترح الدراسة ما يلي:

1- تعديل أسلوب إدارة الإيرادات النفطية وكيفية توزيعها بين الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري مع التركيز على التنويع في هذا الأخير.

2- بما أن القطاع النفطي من أكثر القطاعات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن استخدام الإيرادات المتحصلة من هذا القطاع في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما وانه يمكن استخدام المخرجات الأخرى من القطاع النفطي في صناعات متعددة كالصناعات البتروكيميائية والبلاستيك و... إلخ، وبذلك يمكن تحقيق النمو في القطاعات الأخرى وبالتالي تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

3- محاربة الفساد والعمل على الاستقرار الأمني لتعزيز بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال وذلك للعلاقة القوية بينهما مع النمو والتنمية.

4- العمل على تطوير قطاع الصناعة التحويلية من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمارات في جميع القطاعات وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضًا في مختلف المجالات الاقتصادية، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجالات مختلفة كونهم محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي ووسيلة للتنويع الاقتصادي.

5- دعم وتطوير القطاع السياحي، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في البنى التحتي والمشروعات السياحية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

6- زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي، من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية، وتشجيع المزارعين من خلال دعم أسعار المنتجات الزراعية، واتباع أساليب أخرى للدعم، مثل إمداد المزارعين بالبذور المحسنة والأسمدة. إضافة إلى ضرورة تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية. كما وانه يجب حماية المنتجات الزراعية المحلية من خلال اتباع سياسات تجارية حمائية.

7- تنمية قدرات الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب لتتلاءم مع استراتيجية التنويع الاقتصادي.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أسماء، بللعماء؛ ودحمان، بن عبد الفتاح. (2018). «استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية»، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد (1)، المجلد (7)، ص ص 329-353، الجزائر.
- الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا. (2001). **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط**. الأمم المتحدة، نيويورك.
- بوقنش، وسيلة. (2017). «اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي»، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (5)، ص ص 213-240، الجزائر.
- البنك المركزي العراقي. (2008). **التقرير الاقتصادي السنوي 2008**. المديرية العامة للإحصاء، بغداد، العراق.
- الجبوري، حامد حسين. (2016). **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**. مركز فرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، تاريخ دخول الموقع 2018/10/20 http://fcdrs.com/economical/535.
- حسن، يحي حمو؛ وزكي، حسام الدين. (2012). «تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية في الاعتماد على السلاسل الزمنية»، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (25)، ص ص 7 -27. جامعة الكوفة - العراق.
- حسين، مصعب عبدالعالي ثامر. (2017). **«تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)»** رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، العراق.
- حسين، كريم سالم؛ وموسى، حيدر طالب. (2019). **محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)**. موقع جامعة القادسية، تاريخ الدخول إلى الموقع 2019/6/20 http://qu.edu.iq/wp-content/uploads/2019/01/%D9%A7%D8%AF%D8%AF%D8%AD%D8%85.pdf
- الخطيب، ممدوح عوض. (2014). «التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي»، **المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (16-17 فبراير). الرياض.
- داودي، محمد. (2015). «التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية»، **مجلة مجاميع المعرفة**، العدد (3)، المجلد (3). ص ص 54-66. الجزائر.
- الدليمي، محمد صالح جسام. (2010). «الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IBRD, WTO, IMF»، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (5)، المجلد (3)، ص ص195-223. جامعة الأنبار، العراق.
- رسن، سالم عبد الحسن؛ وحسين، ثامر. (2017). «الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015»، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، العدد (34). ص ص 117-160.
- زيارة، رحيم حسوني؛ وناجي، مرتضى هادي. (2018). «تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988-2015»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (105)، المجلد (24)، ص ص430-454. جامعة الكوفة – العراق.
- الشمري، والعذاري؛ عدنان داود؛ والبكري، أحمد عبد الرزاق؛ والهاشمي، عادل سلام. (2018). **الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد: تجربة دولية**. عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع.
- الشمري، مايح شبيب؛ وعبدالرضا، أحمد عبد الرزاق. (2016). «ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق»، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (24). ص ص 27-38. جامعة واسط – العراق.

- صالح، لورنس يحي؛ وكاظم، عقيل مكي. (2016). «ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003»، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد (108). ص ص 14-27. جامعة بغداد – العراق.
- صايل، علي نبع؛ وعناد، عمر إبراهيم. (2017). «مسار الإنفاق العام وقياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2015»، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (18)، المجلد (9). ص ص 171-203. جامعة الأنبار – العراق.
- عبد المجيد، علي إسماعيل. (2018). «تنويع الاقتصاد العراقي: الممكنات والمقترحات»، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العدد (3)، المجلد (16)، ص ص 22-43، جامعة كربلاء – العراق.
- العضاض، كامل. (2013). **هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية: عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة**. موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، تاريخ دخول الموقع 2018/8/6 http://:net.iraqieconomists.
- غيلان، مهدي سهر. (2007). «دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق «، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**. العدد (2)، المجلد (5). ص ص33-37. جامعة كربلاء – العراق.
- فاتح، غلاب فاتح؛ والسعيد، سعيداني محمد؛ وبوبكر رزيقات . (2007). «السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك»، **مجلة اقتصادات المال والأعمال JFBE**، الموقع: المركز الجامعي عبدالحفيظ بولصوف-ميلة. تاريخ دخول الموقع: 2018/3/14 http://:www.centre-univ-mila.dz/fbej/pdf/pdf-6-polit-ex-inter/
- فرج، ماردين محسوم. (2018). «قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)»، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي المنعقد في 25-26 نيسان 2018، ص ص 162-178، العراق.
- كامل، مصطفى؛ وسامي، عامر. (2016). «الموائمة بين التشغيل وتنويع مصادر الناتج المحلي رؤية في إصلاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003»، (2/31-30). **المؤتمر الدولي العلمي الثامن تحت شعار (رؤى أكاديمية للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في العراق.** جامعة كربلاء تأريخ دخول الموقع 6 شباط 2018. https://uomustansiriyah.edu.iq/./184_2017_03_18!08_05_31_AM.
- الكصب، نوري محمد. (2016). **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين**. دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية.
- مجبل، إسماعيل حمادي. (2018). «**استراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة دولة الإمارات أنموذجا**»، **مجلة الدنانير**، العدد (14)، ص ص 146-162.الجامعة العراقية، بغداد، العراق.
- مرزوك، عاطف لافي. (2013). «التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل»، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد (24). ص ص5-50.
- مرزوك، عاطف لافي؛ وحمزة، عباس مكي. (2014). «التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق»، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (31)، المجلج (8)، ص ص56 – 81، جامعة الكوفة -العراق.
- محمد، شكوري سيدي. (2012). **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ن تلمسان – الجزائر.
- المقداد، محمد رفعت. (2008). «النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عام 2960-2004»، **مجلة جامعة دمشق**، العدد (3) المجلد (24). ص ص 329-354.
- المعهد العربي للتخطيط. (2014). **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**. تاريخ الدخول إلى الموقع 2019/4/20 http://:www.arab-api.org/course/training/ar/org.aspx?key=221&year=2014.
- ناصر، رحيق حكمت. (2013). **فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء. (2010). **مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعراق للمدة (2007-2010)**، ص13.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء. (2018)، **التقديرات الأولية والفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017**، تاريخ الدخول إلى الموقع 10/ 4/ 2019 http://www.cosit.gov.iq/ar/national-income/accounts

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed, Younis Ali. (2014). **Role of the tourism sector in the Iraqi economy**. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Putra Malaysia, Malaysia.
- Aditya, A., & Roy, S. S. (2007). **Export diversification and economic growth: Evidence from cross-country analysis**. (pp. 1-25). Mimeo.
- Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). "Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans", **OPEC Energy Review**, 42 (1), 42-54.
- Brewery, H. L. (1985). "Measures of diversification: Predictors of regional economic instability", **Journal of Regional Science**, 25 (3), pp. 463-470.
- Callen, M. T.; Cherf, Reda; Hassanov, Fouad and Hegazy, AMgad. (2014). **Economic Diversification in the GCC, the past, the present and the future**, International Monetry Fund (IMF)". Retrived December 2 ,2018 from
- https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1412.pdf.
- Esu, G. E. & Udonwa, U. (2015). "Economic diversification and economic growth: Evidence from Nigeria", **Journal of Economics and Sustainable Development**, 6 (16), pp. 56-68.
- Goduin Essang Esu, Ubang Undonwa. (2015). "Economic diversification and economic growth: Evidence from Nigeria", **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol. 6. No. 16, pp. 56-69.
- Hesse, Hako. (2008). **Export diversification and economic growth**. Working paper no21. The international bank for reconstruction and development.
- Hvidt, Martin. (2013) . "Economic diversification in GGG Countries: Past record and future trends. Kuwait program on development", **Governance and Globalization in the Gulf States**, number 2, Retrieved 20 November, 2018 from http://eprints.lse.ac.uk/55252/
- - Hodey, Louis Sitsofe. (2013). "Export diversification and economic growth in Sub. Saharan Africa. Unpublished master thesis, University of Ghana Retrieved from September 10 ,2018 from
- http://ugspace.ug.edu.gh/handle/123456789/5831.
- Johne, Wagner E. (2000). "Regional economic diversify action, concept or state of confusion", **Journal of Regional Analysis and Policy**, Mid-continent Regional Science Association, Vol. 30, (2), pp. 1-22.
- Kadyrova, A. (2011). **The effect of export diversification on country growth**. Master of arts thesis, Economics department of central european university, Budapest.
- Trendle, B. & Shorney, G. (2003). "The effect of industrial diversification on regional economic performance", **Australasian Journal of Regional Studies**, 9 (3), pp. 355-369.

The Impact of the Economic Sectors Activity Diversification On the Economic Growth in Iraq During the Period (1980 - 2017)

Prof. Soud Ghali Sabr
Lecturer

Shvan Jamal Hama Saed
Assist. Lecturer

Economics Department
Administration and Economics College
University of Sulaimani, IRAQ

ABSTRACT

The strategy of economic diversification is an effective strategy that contributes to the economic growth by increasing the contribution of the non-oil producing sectors to the GDP. This is an extreme need for the oil economies, which suffer from structural imbalances and weak production base due to the heavy dependence on oil, which is one of the unlimited resources which is characterized by fluctuations in prices in the international oil markets. Given the fact that the Iraqi's economy has many natural resources and its GDP is one of the economies which is dominated by its oil sector, it is necessary to adopt effective economic policies to diversify their production base and sources of income, achieving sustainable development and facing external shocks.

The purpose of this paper is to measure the contribution of the main sectors on the economic growth in Iraq during (1980-2017) through a theoretical and an empirical part. The theoretical part focuses on economic diversifications through illustrating the concept, definition, importance, purpose and the effect of diversification on the economic growth.

On the other hand, the empirical part illustrates the effect of most of the effective sectors on the gross domestic product of Iraq namely, agricultural sector, manufacturing industries sector, other types of mining sector, tourism sector, and crude oil sector. The results of the empirical model showed that it seems that all sectors have a positive effect on the GDP of Iraq, but the effect of all the variables except the oil sector were not notable. Which it had a high effect with regard to other sectors. This proves that there is dominance of oil sector on the economy of Iraq.

Finally, In the light of the results obtained in the present study, it seems that one of the most important recommendations might be amending the method of managing oil revenues and how to distribute them between operating and investment spending with a focus on diversification in the latter. Furthermore, Since the oil sector is one of the most influential sectors of GDP, revenues from this sector can be used for the development of other economic sectors, and other outputs from the oil sector can be used in various industries such as petrochemical, plastics, etc., and thus, growth can be achieved in other sectors and in GDP.

Keywords: *Economic Growth, economic diversification, GDP, Rentier Economy.*